

صراع كردفان والفاشر: التحولات الاقتصادية–الاجتماعية، أنماط العنف، وتداخل الأدوار الإقليمية

حسان الناصر

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives
AFA

صراع كردفان والفاشر: التحولات الاقتصادية–الاجتماعية، أنماط العنف، وتداخل الأدوار الإقليمية

ورقة متابعات

(2025)

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية **AFA**

كتابة: حسان الناصر

باحث متعاون مع منتدى البدائل، باحث في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية ينصب تركيزه على المدن والعمران والحقوق الاجتماعية والاقتصادية بجانب الفنون التشكيلية بالسودان، ويعمل في مجال الصحافة والنشر.

مراجعة: عمر سمير

مراجعة لغوية: أحمد الشبيني

تصميم: منتدى البدائل العربي للدراسات

مقدمة

شهد السودان خلال عام 2025 تحولات جوهرية في طبيعة الصراع المسلّح، غير أن الفترة الممتدة بين أكتوبر وديسمبر 2025 تمثل منعطفًا نوعيًا أكّد انتقال الحرب من صراع بين مؤسستين عسكريتين إلى صراع تتدخل فيه أطراف دولية تحوّل الجغرافيا إلى فضاءات منقسمة تُدار بالعنف. سيطرت قوات الدعم السريع على الفاشر بعد حصار طويل، وتوسّع العمليات العسكرية نحو كردفان، ليسا حدثين منفصلين، بل هما مؤشران على تفكك منظومة الدولة المركزية، وعلى إعادة توزيع القوة بين جماعات مسلحة تتنازع الموارد والإقليم والشرعية. في هذا السياق، باتت الأسئلة الأساسية تتجاوز "من يسيطر؟" إلى "كيف يُعاد تشكيل المجتمع تحت النار؟" و"من يدفع الثمن؟"

تطرح هذه الورقة إطارًا تحليليًا يُركِّز في العلاقة بين العنف البنيوي، والهشاشة الاجتماعية، واقتصاد الحرب. فبدل الاكتفاء بتحليل خطوط الجبهات أو موازين القوة، تنطلق الورقة من أثر الحرب في الحياة اليومية، وفي البنى الاجتماعية التقليدية، وفي الفئات المهمشة التي تحوّلت إلى موضوع للحصار، ومادة للاستغلال، وقاعدة محتملة للتجنيد. وبذلك، يتجاوز التحليل القراءة العسكرية المباشرة إلى فهم أعمق للديناميات التي تتشكل حول: النزوح، التجويع، انهيار الخدمات، وصعود الفاعلين الأهليين.

تكشف تطورات الفاشر وكردفان أن الصراع ليس مجرد مواجهة بين الجيش والدعم السريع، بل هو عملية إعادة هندسة للسلطة، ومحاولة لبناء شكل من الحوكمة يعتمد على السيطرة عبر القوة، والهيمنة عبر الإتاوات، وإنتاج خطاب سياسي يُشرعن وجوده على الأرض. وأمام هذا، تصبح الأزمة الإنسانية الواسعة ليست فقط نتيجة الحرب، بل جزءًا من بنيتها، إذ يتحول الجوع إلى سلاح، والمياه إلى عنصر تفاوض، والتعليم والصحة إلى رفاهيات مستحيلة في ظل الانهيار الكامل.

في الوقت نفسه، لا يمكن فهم التحولات الراهنة دون الإشارة إلى تداخل المصالح الإقليمية والدولية التي تُعيد إنتاج الصراع. شبكات الذهب العابرة للحدود، والتمويل العسكري غير المباشر، والموقع الجيوسياسي للسودان في البحر الأحمر، كلها عناصر تجعل الحرب السودانية جزءًا من صراعات أكبر تتجاوز حدود الدولة. ما يعني أن أي تحليل جاد للوضع يجب أن يدمج بين المحلي والإقليمي والدولي، وأن ينظر إلى السودان كساحة تتقاطع فيها مصالح متنافسة، في مقابل تراجع قدرة المجتمع الدولي على تقديم حلول فعّالة.

تنطلق هذه الورقة من فرضية مفادها أن مستقبل السودان لن يُحسم عبر موازين القوة العسكرية بين أطراف الحرب، بل عبر المسارات التي تصنعها الملايين من الفئات المدنية التي تعيش اليوم تحت وطأة المجاعة والقصف والنزوح، والتي تُنتج – رغم انهيار الدولة– شبكات تضامن وإنقاذ تُعيد صياغة الفعل السياسي من القاعدة الاجتماعية لا من هرم السلطة. وتفترض الورقة أن فهم الأزمة يتجاوز توصيف العنف إلى تحليل ما يخلقه من بنيات جديدة، وأن أي مسار للخروج من الحرب يظل رهينًا بوجود إطار إقليمي إيجابي يحدّ من التدخلات التي ساهمت في إطالة أمد الصراع، ويعيد مركزية القرار للسودانيين بوصفهم الفاعل الحاسم في تشكيل مستقبل البلاد.

أولًا: الحصار والحرمان من الغذاء

شكّل الحصار على الفاشر واحدًا من أكثر أنماط العنف فتكًا خلال 2025، إذ استمر لأكثر من عام ونصف قبل سقوط المدينة. هذا الحصار لم يكن مجرد ممارسة عسكرية، بل عملية منظمة تهدف إلى إنهاك المجتمع، واستنزاف قدرته على البقاء. خلال الأشهر الأخيرة من الحصار، انخفضت كميات الغذاء إلى مستويات خطرة، وتوقفت حركة الشحن بشكل كامل، بينما أصبح الوصول إلى المياه تحديًا وجوديًا. في كثير من الأحياء، اعتمد الناس على مياه الصهاريج غير المعقمة، ما

أدى إلى موجات من الكوليرا والتيفوئيد[1].

يشير وضع الفاشر إلى أن التجويع أصبح استراتيجية للسيطرة، وليس نتيجة جانبية للحرب. فالخطر الحقيقي لم يكمن فقط في نقص الغذاء، بل في انهيار منظومات الدعم الاجتماعي التقليدية التي كانت تضمن نوعًا من التكافل في أوقات الأزمات. في أحياء المدينة المُحاصرة، بدأت الأسر في بيع مقتنياتها الأساسية، ثم في تبادل ما تبقى من الطعام عبر شبكات ضيقة، حتى هذه الآليات البديلة سرعان ما انهارت مع وصول الحصار إلى مداه. وتحوّل البقاء إلى مسألة حظ أكثر منه نتيجة تخطيط أو تدخل إنساني.

أما في كردفان، فقد جاء الحصار بصور أكثر تعقيدًا. القرى حول كادوقلي والدلنج فقدت اتصالها الكامل بالأسواق، وانهارت طرق الإمداد الزراعي. تزامن ذلك مع تدمير عدد من مصادر المياه الريفية، ما جعل المجتمعات تعتمد على مياه الأمطار أو الآبار الضحلة. وفي ظل استمرار المواجهات، لم تستطِع المنظمات الإنسانية الوصول إلى أكثر من 15٪ من المناطق المتضررة. النتيجة كانت ارتفاعًا حادًّا في سوء التغذية، خاصة بين الأطفال دون الخامسة[2].

من منظور بنيوي، يمثّل الحصار أحد أعنف أشكال الحرب، لأنه يستهدف البنية الأساسية للبقاء، ويحوّل الجسم الاجتماعي إلى جسم هشّ يمكن إخضاعه بسهولة. التجويع هنا ليس فقط انتهاكًا لحقوق الإنسان، بل إعادة تشكيل للعلاقات الاجتماعية، حيث يرتفع مستوى التنافس على الموارد الشحيحة، وتتراجع قيم التضامن الجماعي، ويظهر خطاب تمييزي بين من يملك القدرة على الوصول إلى الغذاء ومن لا يملك. هذا الشكل من العنف يعمّق الانقسام بين الفئات الاجتماعية، ويعيد إنتاج التهميش[3].

يحمل هذا النمط من الحصار أيضًا آثارًا طويلة المدى. فحتى في حال توقّف القتال، فإن المجاعة التي تتشكّل اليوم في كردفان والفاشر ستترك ندوبًا متعددة: أجيال كاملة تعاني من سوء التغذية المزمن، انهيار أنظمة الرعاية، وفقدان القدرة الإنتاجية للمجتمعات الريفية. كما يؤدي الحصار إلى تشويه البنية السكانية عبر النزوح المكثف، ما سيؤثر في إعادة الإعمار، ويزيد من هشاشة الاقتصاد الوطني، ويخلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي قد تمتد لسنوات بعد توقف الحرب.

ثانيًا: النزوح الجماعي وإعادة إنتاج الهشاشة

يمثل النزوح في السودان حالة معقدة تتجاوز التعريف التقليدي للنازح كفرد فقد منزله. في سياق الحرب الراهنة، تحوّل النزوح إلى تجربة اجتماعية واسعة النطاق تعيد تشكيل علاقات القرابة، والأدوار الجندرية، والاقتصاد المحلي. منذ أكتوبر 2025، ارتفعت أعداد النازحين بشكل غير مسبوق في كردفان والفاشر، حيث شهدت الطرق المؤدية إلى مخيمات زمزم ومليط والمحور الشرقي موجات بشرية كبيرة تحمل ما يمكن حمله من ممتلكات. هذا النزوح الكثيف أعاد إنتاج الفقر والهشاشة على نطاق واسع[4].

تتميّز مخيمات النزوح في كردفان والفاشر بخلل بنيوي في الخدمات[5]. فالمخيمات لا تتسع لهذا العدد الضخم من الوافدين

---

[1] Women Journalists Without Chains. 2025. "السودان: حصار وتجويع في الفاشر جريمة حرب تستوجب تحقيقًا دوليًا." بيان صحفي، 18 أغسطس 2025. https://tinyurl.com/29bbrn3f

[2] World Food Programme. 2025. "One year after famine first confirmed in Sudan, WFP warns that people trapped in El Fasher face starvation." August 5, 2025. https://tinyurl.com/2yg4asv9

[3] UNICEF. 2025. *North Darfur (Al Fasher) and Kordofan Crisis – Humanitarian Flash Update, 6 November 2025*. https://tinyurl.com/2boomkm8

[4] ACAPS, *Sudan: Displacement from Zamzam Camp – Thematic Report*, 29 April 2025, https://tinyurl.com/245bf66k

[5] United Nations – Geneva. 2025. "Sudan: Continuation of displacement and cholera outbreaks worsen the humanitarian crisis." 4 June 2025. https://tinyurl.com/2ypbwj65

الذين يبلغ مجموعهم حوالي 145 ألفًا[6]، وغالبًا ما تكون مبنية عشوائيًا دون تصميم مسبق. في المخيمات المحيطة بالفاشر، تفتقر الأسر إلى المياه، حيث لا يتوفر سوى بئر واحدة لآلاف النازحين. كما أن غياب الصرف الصحي يعزز انتشار الأمراض. أما في كردفان، فتعاني المخيمات من انعدام شبه تام للرعاية الصحية، ما يجعل الولادة الطارئة خطرًا حقيقيًا، ويزيد من وفيات الأمهات.

يعيد النزوح أيضًا ترتيب العلاقات الاجتماعية. في كثير من الحالات، يتم تفكك الأسر بسبب الهروب الفجائي، أو فقدان أفراد أثناء عبور مناطق خطرة. هذا التفكك يؤثر بشكل كبير في النساء، اللواتي يضطررن إلى إعالة أسر كاملة دون دعم. كما أن الأطفال يشكّلون أكثر من نصف مجموع النازحين، ما يجعلهم الأكثر عرضة للتجنيد والاستغلال والاتجار. المدارس في المخيمات شبه معدومة، والتعليم توقف تمامًا في عديد من المناطق[7].

على المستوى النفسي–الاجتماعي، ينتج النزوح حالات واسعة من الصدمات الجماعية. كثير من النازحين شهدوا أعمال قتل ونهب، أو فقدوا منازلهم أو مصادر رزقهم. هذه الصدمات ليست مجرد حالة نفسية عابرة، بل تؤثر في الأداء الاجتماعي، وفي قدرة المجتمع على إعادة البناء بعد الحرب. المخيمات أصبحت فضاءات للتوتر والصراع على الموارد المحدودة، ما يزيد من الاحتكاكات الداخلية، ويفرض تحديات أمام المنظمات الإنسانية.

على المدى الطويل، يمثل النزوح تهديدًا جوهريًا لاستقرار الإقليم وللقدرة على إعادة الإعمار. فمع تدمير القرى وغياب الأمن، يصبح الرجوع أمرًا مستبعدًا لكثير من النازحين. وهذا يؤدي إلى تحول ديمغرافي عميق، حيث تتركز الكثافات السكانية في مناطق هشّة غير مؤهلة لاستيعابها. في المقابل، تفقد المناطق الزراعية أيديها العاملة، ما يعمّق الأزمة الغذائية. ومن ثم، يصبح النزوح عملية يعاد فيها إنتاج التهميش والتفاوت الاجتماعي بدل أن يكون حلًّا مؤقتًا.

ثالثًا: العنف وإعادة تشكيل السلطة

تحوّلت الحرب في السودان من صراع عسكري تقليدي إلى صراع على نماذج الحكم. الدعم السريع يسعى لفرض نموذج يعتمد على السيطرة المباشرة عبر العنف، يجعل هذا الأمر من الجيش في موقف المهاجم والباحث عن استعادة سلطته. هذه المنافسة تُعيد تشكيل مفهوم الدولة نفسه، وتفتح الباب أمام تعدد السلطات في الجغرافيا السودانية. في الفاشر، أسّس الدعم السريع "إدارة مدنية" موازية، لكنها قائمة على الإتاوات والولاء الإجباري، بينما في كردفان يعيد الجيش تشكيل الإدارات المحلية[8] .

في مناطق سيطرة الدعم السريع، تُستخدم أساليب متنوعة للضبط الاجتماعي: فرض رسوم على التجارة، إخضاع السكان عبر الاعتقالات، اعتماد شبكات تجسس داخل الأحياء، وتنفيذ حملات "تطهير" تستهدف بعض المجموعات. هذا الشكل من ممارسة السلطة يقوم على تفتيت المجتمع وإضعاف أي قدرة على الاعتراض[9]. إن العنف هنا ليس مجرد وسيلة، بل هو أساس للشرعية، حيث يُصوَّر الولاء كشرط للبقاء.

تشكّل هذه الأنماط من ممارسة السلطة تهديدًا كبيرًا للنسيج الاجتماعي. فالعنف المستمر يولّد انقسامات إثنية وقبلية، ويحوّل

---

[6]UNICEF Sudan, *North Darfur (Al Fasher) and Kordofan Crisis Humanitarian Flash Update*, 6 November 2boomkm8/tinyurl.com//2025https:

[7]Save the Children. 2025. “Children reveal harrowing violence in latest North Darfur mass displacement.” 10 July 2025. https://tinyurl.com/2yp28kgr

[8]Reuters. 2025. “Sudanese coalition led by paramilitary RSF announces parallel government.” July 26, 2025. https://tinyurl.com/27jcms87

[9] “United Nations Office at Geneva: السودان، تقارير مروعة عن إعدامات وانتهاكات خطرة من قوات الدعم السريع في الفاشر وكردفان." October 27, 2025. https://tinyurl.com/2c8opmjl

الولاءات إلى سلع عسكرية. كما يُعيد إنتاج الصراع عبر خلق مجموعات محلية تتبع أحد أطراف الحرب. هذا التحول يعني أن الحرب تخلق "سلطات متكاثرة" يصعب تفكيكها مستقبلًا، ما يهدّد مسار بناء الدولة، ويعمّق الانقسام بين المجتمعات[10].

رابعًا: اقتصاد الحرب والذهب والتهريب

انزلق الاقتصاد السوداني خلال عام 2025 إلى مرحلة "اقتصاد الحرب" الكامل، حيث أصبحت العمليات العسكرية تحدد حركة الأسواق، وتعيد ترتيب الموارد المالية بعيدًا عن الإنتاج المدني. سجّل التضخم السنوي في مايو 2025 نسبة 142.82%، مع تضخم حضري بلغ 146.30% مقابل 141.48% في المناطق الريفية. هذه الأرقام تكشف انهيار القوة الشرائية، وتحوّل النقد إلى وسيلة غير فعّالة للتبادل. بالتزامن، فقد الجنيه السوداني أكثر من 82% من قيمته مقارنة ببداية 2023، وهو ما أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار السلع الأساسية، خاصة الذرة الرفيعة التي زادت بنسبة 210% خلال عام واحد فقط. هذا الانهيار وفّر بيئة تنتعش فيها أنشطة موازية كتهريب الذهب، وتجارة السلاح، وفرض الإتاوات على الطرق[11].

يمثّل الذهب المحرّك الرئيسي لاقتصاد الحرب. قبل الحرب، كان السودان ينتج ما بين 90 و110 أطنان من الذهب سنويًا، إلا أن الحرب غيرت مسارات التصدير والتحكم. تسيطر قوات الدعم السريع على جزء مقدّر بنحو 60% من مناجم الذهب في دارفور وجبال النوبة وغرب كردفان، بينما يسيطر الجيش على مناطق الإنتاج في نهر النيل والشمالية. وتشير تقديرات المنظمات الاقتصادية المحلية إلى أن ما لا يقل عن 68% من الذهب السوداني يُهرّب خارج البلاد، خاصة عبر الحدود الغربية، ما يعني فقدان الدولة سنويًا أكثر من 1.2 مليار دولار كانت تمثل جزءًا مهمًّا من الإيرادات قبل الحرب. هذا التهريب يمول العمليات العسكرية، ويغذّي شبكات إقليمية كبيرة تعتمد عليه كمنفذ اقتصادي[12].

تكشف البيانات الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة (FAO) وتقارير بعثات التقييم المشتركة للمحاصيل (CFSAM) في عام 2025 عن صورة قاتمة لانهيار إنتاج الغذاء في السودان خلال موسم 2024/2023. وبحسب إفادة نائبة المدير العام للـFAO أمام مجلس الأمن في يناير 2025، انخفض إنتاج الحبوب الأساسية –وعلى رأسها الذرة الرفيعة والدخن والقمح– بما يقارب 46% مقارنة بالموسم السابق، الأمر الذي شكّل نقطة تحوّل في مسار الأمن الغذائي داخل البلاد[13]. وتؤكد تقارير CFSAM وبيانات نظام الإنذار المبكر (GIEWS) أن هذا الانهيار لم يكن ظرفيًّا، بل يعكس تراجعًا واسعًا في المساحات المزروعة، وتعطلًا في سلاسل الإمداد، ونزوحًا جماعيًّا للمزارعين من مناطق الإنتاج[14].

وترصد تقارير FAO وIPC وACAPS أن أشد مناطق التضرر تتركز في ولايات دارفور وكردفان، حيث تراجعت مستويات الحصاد إلى ما دون المتوسط بمعدلات تصفها التقارير بأنها "أقل بكثير من الأعوام السابقة"، مع تسجيل خسائر محلية قد تصل، في بعض المحليات، إلى مستويات مرتفعة جدًّا بسبب النزاع وسيطرة الفاعلين المسلحين على طرق النقل والأسواق. وتشير هذه التقارير إلى أن المحاصيل التي كانت تشكّل قاعدة الإنتاج الريفي –خاصة الذرة الرفيعة والدخن– أصبحت متوافرة بكميات لا تفي بالاحتياجات الاستهلاكية الأساسية، ما أدى إلى اتساع فجوات السوق وارتفاع أسعار الغذاء بشكل حاد[15].

وتوضح بيانات البنك الدولي وملخصات قطاع الزراعة لدى FAO أن القطاع الزراعي مثّل قبل الحرب نحو 40% من

[10] Crisis Group. 2025. “Sudan’s RSF Proclaims Parallel Government, Raising Threat of Partition.” September 2, 2025. https://tinyurl.com/23rcvlar

[11] Reuters. 2025. “Sudan pound suffers as de facto UAE flight ban hits gold exports.” October 21, https://tinyurl.com/2avckpj2.2025

[12] Financial Times. 2025. “Record prices fuel surge in Sudan conflict gold smuggling.” *Financial Times*, 5 June 2025. https://tinyurl.com/2ayj3f8b

[13] FAO. 2025a. United Nations Security Council Briefing by Beth Bechdol, Deputy Director-General of FAO, 24 January .2025

[14] .FAO. 2025b. *Crop and Food Supply Assessment Mission to the Republic of the Sudan (CFSAM)*. Rome: FAO

[15] .ACAPS. 2025. *Sudan: Agricultural and Market Update*. ACAPS Briefing Note

العمالة وما يقارب ثلث الناتج المحلي الإجمالي. ومع الانخفاض الكبير في إنتاج الحبوب وتفكك شبكات التسويق الريفية، تراجعت قدرة المجتمعات على الاعتماد على الإنتاج المحلي، بينما تضاعفت الضغوط على الأسواق الحضرية وعلى آليات المساعدات الإنسانية التي تتعرض هي الأخرى لقيود الوصول وانقطاع الطرق.

وفي قراءات متقاطعة لتقارير IPC وACAPS، يظهر أن الانهيار الزراعي ليس مجرد تراجع موسمي، بل أزمة بنيوية تعمّقت بفعل النزاع المستمر، ونزوح ملايين المدنيين، وتدهور القدرة الشرائية، وغياب دورة زراعية مستقرة. ومع هذا التدهور، تحذّر FAO وIPC من أن قدرة السودان على إنتاج غذائه الذاتي قد وصلت إلى أدنى مستوياتها منذ عقود، وأن المناطق الريفية –التي كانت تاريخيًّا المصدر الرئيسي للغذاء– أصبحت هي نفسها في قلب الجوع الحاد، حيث تنتشر ظروف "انعدام الأمن الغذائي الطارئ" وترتفع مؤشرات سوء التغذية على نحو مقلق[16].

خامسًا: التدخل الإقليمي والدولي وتأجيج الحرب

شهدت الستة أشهر الأخيرة (أكتوبر–ديسمبر 2025) تصاعدًا واضحًا في التدخلات الإقليمية غير المباشرة، حيث أصبحت الحرب السودانية جزءًا من صراع إقليمي أوسع. تشير تقديرات مراكز الأبحاث إلى أن حجم التدخل المالي والعسكري الموجه إلى الأطراف المسلحة بلغ ما يقارب 450–600 مليون دولار خلال عام 2025 وحده. هذا الدعم لا يظهر رسميًّا، لكنه يظهر بوضوح في قدرة الأطراف على استمرار العمليات العسكرية رغم انهيار الاقتصاد[17]. كما أن حركة الطائرات غير التجارية المسجلة في مطارات إقليمية قريبة ارتفعت بنسبة 28% خلال هذه الفترة، ما يعكس نشاطًا لوجستيًّا غير اعتيادي مرتبطًا بالحرب[18].

على صعيد اللجوء، تستمر موجات النزوح الخارجي من السودان بوصفها واحدة من أكبر حركات اللجوء في العالم حاليًّا، إذ تشير تقارير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين إلى أن أكثر من 3 ملايين سوداني فرّوا إلى دول الجوار منذ اندلاع الحرب في إبريل 2023. وتُعد كلٌّ من مصر وتشاد وجنوب السودان أبرز وجهات اللجوء، حيث تسجِّل هذه الدول تزايدًا مستمرًّا في أعداد الوافدين دون إمكانية تثبيت أرقام نهائية بسبب استمرار الحركة عبر الحدود. وقد أكد تقرير UNICEF أن مصر وحدها استقبلت أكثر من 1.2 مليون سوداني حتى نهاية 2024، وهي أكبر موجة لجوء تستقبلها الدولة في تاريخها الحديث. أما تشاد وجنوب السودان، فتمثلان ممرًّا ومعبرًا رئيسيًّا للفارين من غرب السودان ودارفور وكردفان، ضمن حركة تُوصف بأنها "مستمرة ومفتوحة" وفق خطة الاستجابة الإقليمية لعام 2025[19].

وتعاني هذه الدول الثلاث أصلًا من هشاشة اقتصادية عميقة تجعل استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين تحديًا مباشرًا لقدراتها. جنوب السودان من بين أعلى معدلات الفقر عالميًّا، وتشاد من بين أقل الاقتصادات قدرة على امتصاص الصدمات، ما يجعل موجة اللجوء تضغط على الخدمات الصحية والتعليمية والبنى التحتية. كما تشير خطة الاستجابة الإنسانية الإقليمية للأمم المتحدة لعام 2025 إلى فجوة تمويلية ضخمة، إذ لم يُغطَّ إلا جزء محدود من الاحتياجات، وتواجه وكالات الإغاثة نقصًا حادًّا في التمويل اللازم لتوفير الغذاء والمأوى والحماية للاجئين السودانيين في دول الجوار. ويُظهر هذا الوضع أن أزمة اللجوء لم تعد قضية حدودية فحسب، بل تحديًا إنسانيًّا وإقليميًّا واسع التأثير، يمتد فوق طاقة الدول المضيفة ويزيد من

---

[16].IPC. 2025. *Sudan: Acute Food Insecurity Analysis*. Integrated Food Security Phase Classification

[17]ACLED (Armed Conflict Location & Event Data Project). 2025. *Sudan: Regional Influence and Conflict Financing*. .ACLED Special Report, 2025

[18]Conflict Observatory. 2025. *Regional Air Mobility Patterns and Non-Commercial Flight Activity around Sudan (October–.December 2025)*. Conflict Observatory Brief, 2025

[19]UNHCR. *Sudan Regional Refugee Response Plan 2025*. Geneva: UNHCR, 2024.https://tinyurl.com/28sgvcch

هشاشة المنطقة بأكملها[20].

شهدت الحرب في السودان خلال 2025 استمرارًا ملموسًا في تدفّق السلاح والعتاد إلى أطراف النزاع، رغم الحظر الدولي[21]. بحسب تحقيق أجرته صحيفة *The Washington Post*، فإن مخزونات ضخمة من الأسلحة المتقدمة –تشمل صواريخ مضادة للطيران، طائرات "مسيّرة" (درون) وأنظمة دفاع جوي– تم رصدها في أيدي فصائل مسلحة، بما يشير إلى أن حظر الأسلحة لم يوقف الإمداد العسكري للسودان. كما أشارت مصادر محلية إلى أن شبكات التهريب عبر الحدود الغربية (دارفور/ ليبيا/تشاد) لا تزال نشيطة، وتزوّد جهات الفاعلين بالسلاح عبر طرق غير رسمية، واستمرار هذه العمليات ساهم في تجدد القتال رغم تردّي الأوضاع الاقتصادية. علاوة على ذلك، انتقلت الحرب إلى مرحلة تعتمد بشكل متزايد على الأسلحة غير التقليدية: ذكرت تقارير أن فصائل تابعة للدعم السريع كثّفت استخدام الطائرات المسيّرة لاستهداف مواقع تحت سيطرة القوات الأخرى، ما يعكس تطوّرًا نوعيًّا في أساليب القتال ويمدّ الحرب بقدرة لوجستية غير متوقفة[22].

بالتالي، لا يمكن فصل استمرار الحرب في السودان عن استمرار تدفّق السلاح –سواء عبر شبكات تهريب، دعم خارجي غير معلَن، أو تسريب معدات متطورة– ما يعني أن النزاع بات مرتبطًا بشبكات إقليمية على قدر كبير من التعقيد. هذا التدفق يفسّر جزئيًّا قدرة الأطراف على شنّ عمليات مكلفة رغم انهيار الاقتصاد الوطني، ويُظهر أن الحرب لم تكن حربًا داخلية فحسب، بل ساحة حرب تغذيها تدخّلات خارجية وتهريب مستمر.

يشير استمرار الحرب في السودان والتدخلات الخارجية المرتبطة بها إلى مخاطر واسعة النطاق على استقرار المنطقة. وفق تقارير صادرة عن منظمات إقليمية ودولية، شهدت المناطق الحدودية زيادة كبيرة في حركة التهريب غير القانونية، تشمل الأسلحة والموارد الثمينة مثل الذهب، إضافةً إلى تهريب الأشخاص، ما ساهم في ظهور مجموعات مسلّحة محلية جديدة. ويؤكد هذا الاتجاه أن النزاع السوداني لم يعد أزمة محلية فحسب، بل يشكل عاملا محفّزًا لعدم الاستقرار الإقليمي على المدى الطويل، وأن غياب تنسيق موحّد بين دول الجوار والخليج يفاقم حالة التفكك بدل الحد منها.

سادسًا: المقاومة المدنية والبنى التضامنية الجديدة

ورغم العنف الواسع، استطاعت المجتمعات المحلية إنتاج أشكال بديلة من المقاومة المدنية. ظهرت خلال عام 2025 أكثر من 1,300 مبادرة شعبية لتوفير الغذاء والدواء والإيواء، خاصة في كردفان والفاشر. في مدينة الأبيض وحدها، تشكلت 112 لجنة أحياء تقوم بتوزيع المياه على ما يقارب 85 ألف شخص يوميًّا. هذه المبادرات تعمل خارج مؤسسات الدولة، وتعتمد على شبكات اجتماعية تقليدية، لكنها تمثل اليوم ما تبقى من "الدولة" بالنسبة إلى آلاف السودانيين[23].

تشير تقديرات منظمات الإغاثة المحلية إلى أن المجتمعات المضيفة تتحمل ما نسبته 72% من تكلفة استضافة النازحين، مقابل 28% فقط توفرها المنظمات الدولية. هذا التفاوت يعكس حجم الاعتماد على التضامن المجتمعي، رغم الفقر المدقع الذي يعيشه السكان. ففي شمال كردفان، تستضيف الأسر المحلية ما يقارب 410 ألف نازح دون أي دعم تقريبًا، وهو ما أدى إلى تقليص استهلاك الأسر المضيفة بنسبة 35% من احتياجاتها الأساسية[24].

على صعيد الشباب، نشأت حركات تطوعية جديدة يقودها أفراد بين 18 و35 عامًا. تشير البيانات إلى أن ما لا يقل عن

---

[20]OCHA. *Sudan: Humanitarian Needs and Response Plan 2025*. New York: United Nations, https://tinyurl.com/28v8aspl.2024

[21] *The Washington Post*, "Sudan War: Weapons and Drones in RSF Hands," September 29, 2025,https://tinyurl.com/26pbv65f

[22] *Sudan Independent*, "تكثيف استخدام الطائرات المسيّرة من قبل فصائل الدعم السريع في دارفور"، May 15, 2025,https://tinyurl.com/2b38acl2

[23]*ACAPS*, *Sudan Humanitarian Profile: Community-led Initiatives in 2025*, Geneva: ACAP https://tinyurl.com/25cx8433,2025

[24]*ACAPS*, *Sudan Host Communities Report 2025*, Geneva: ACAPS,2025 https://tinyurl.com/2djq773o

58% من جهود الإغاثة في مناطق النزاع يجري تنفيذها بواسطة مجموعات شبابية، رغم تعرضها لخطر القصف والاعتقال. في الفاشر، شكّلت "شبكات الإنقاذ الأهلي" وحدها أكثر من 520 نقطة توزيع للمياه، وكانت مسؤولة عن نقل ما يصل إلى 750 طنًّا من الدقيق خلال فترة الحصار الأخيرة[25].

ورغم ذلك، تواجه هذه المبادرات تهديدات كبيرة، إذ تعرّض أكثر من 270 ناشطًا للاعتقال أو الاختفاء خلال عام 2025، وجرى استهداف مخازن الغذاء في مناطق معينة. كما تواجه لجان المقاومة في كردفان ضغوطًا من الجماعات المسلحة لإجبارها على دفع "إتاوات حماية" تصل إلى 15% من قيمة الإمدادات، ما يقيد قدرتها على الوصول إلى المحتاجين[26].

إلا أن هذه الحركات تمثل اليوم نقطة الضوء الوحيدة في المشهد السوداني. فهي تعبّر عن قدرة المجتمع على إعادة تنظيم نفسه خارج سلطة السلاح، وتقدّم نموذجًا مهمًّا لأي تصور مستقبلي للحكم المحلي. كثير من الباحثين يشيرون إلى أن اللجان والمبادرات التي تدير الخدمات اليوم تخدم ما يقارب 9.8 مليون مواطن بشكل مباشر أو غير مباشر. ومن ثم، فإن إعادة بناء السودان لن تبدأ من المؤسسات المركزية، بل من هذه النوى المدنية التي حافظت على الحياة في أصعب الظروف.

خاتمة

توضح هذه الورقة أن الصراع في كردفان والفاشر ليس مجرد جولة من الحرب، بل هو تحول بنيوي يخلف وراءه مجاعة واسعة النطاق، وحصارًا ممنهجًا، ونزوحًا هو الأكبر عالميًّا، حيث وصل عدد المتأثرين بالنزاع إلى 25 مليون شخص، أي أكثر من نصف سكان السودان. هذا التحول جعل المدنيين في قلب المعركة: ليس كضحايا فقط، بل كحملة العبء الأكبر في توفير مصادر البقاء.

إن الأرقام التي استعرضتها الورقة تُظهر انهيارًا اقتصاديًّا غير مسبوق: تضخم تجاوز 142%، وفقدان 46% من الإنتاج الزراعي، وتهريب 68% من الذهب، وغياب الدولة عن 72% من خطوط الإمداد. هذا الانهيار لا يمكن عزله عن الحرب، بل يمثل نتاجًا مباشرًا لاقتصاد قائم على السلاح، والإتاوات، وتمويل خارجي يعزز استمرار القتال.

يتبيّن أيضًا أن التدخلات الإقليمية والدولية، سواء عبر الدعم العسكري غير المباشر أو عبر شبكات الذهب والسلاح، لعبت دورًا حاسمًا في إطالة أمد الحرب. ومع استقبال دول الجوار ما يزيد على 3 ملايين لاجئ، أصبحت الحرب تهديدًا واضحًا للاستقرار الإقليمي. هذا الوضع لن يتغير دون موقف إقليمي موحّد يقيد تدفق السلاح ويضع المدنيين في مركز أي تسوية سياسية.

بالرغم من هذا الظلام، فإن المقاومة المدنية تبرز قوة حقيقية، حيث تغطي المبادرات المجتمعية احتياجات ما يقارب 10 ملايين شخص، وتقدّم نموذجًا فعّالًا لبديل سياسي– اجتماعي يمكن البناء عليه. إن قدرتها على النجاة وتوفير الخدمات رغم انهيار الدولة تمثل أساسًا مهمًّا لأي انتقال مستقبلي. تخلص الورقة إلى أن مستقبل السودان لن يُبنى عبر الأطراف المسلحة ولا عبر الصفقات الإقليمية الضيقة، بل عبر تمكين المجتمعات المحلية، وفتح ممرات إنسانية محمية، وتأسيس إطار إقليمي إيجابي يقوم على احترام الإرادة السودانية، ووقف التدخلات التي تغذّي اقتصاد الحرب. إن أولوية المرحلة القادمة هي حماية المدنيين، وفرض المساءلة، وإعادة بناء مؤسسات محلية قادرة على تعزيز استقرار طويل المدى. بدون ذلك، سيظل السودان رهينة صراع لا ينتهي، تدفع ثمنه الفئات الأكثر هشاشة في كردفان والفاشر وبقية البلاد.

---

[25] *ACAPS*, *Sudan Youth Volunteer Initiatives Report 2025*, Geneva: ACAPS, 2025,https://tinyurl.com/2dbcfkhb
[26] *ACAPS*, *Protection Risk Analysis 2025*, Geneva: ACAPS, 2025,https://tinyurl.com/259bchuf



منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

مكاتب فبريكا. شارع كنيسة الاخوة الانجليين. منطقة اوتيل ديو، الاشرفية بيروت. لبنان.

 +961 76 386 477  info@afalebanon.org  https://www.afalebanon.org/